

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 540 لا استععمال الدابة التي تستكبرى للركوب ثلاث صور
 1 - للركوب وهذا جائز . 2 - للتحصيل . 3 - الجمع بين
 الركوب والتحمل . أمّا الثاني فغير جائز وهذه المادة
 موصوفة لبيانه . أمّا الثالث فممنوع وسيصير بيانه في
 المادة الآتية . إذا استكبرى أحد دابة يَوْمًا واحدًا لينقل
 عليهما من محلّ حنطة إلى داره فلاه أن يركب الدابة من
 داره إلى ذلك المحلّ في كلّ مرة ليعود بهما إليه
 ليحملهما إذا كان ذلك معتادًا ولأيسر عليهما ضمان فيمَا لو
 تلافيت الدابة في مثل هذه الحال . (انظر المادة 91)
 أمّا إذا لم يكن معتادًا فلايسر له ذلك وحينئذ إذا ركبها
 وتلافيت ضمن (انظر المادة 36) (الهنديّة في الباب
 التاسع والعشرين ، واليزّازيّة وردّ المحدثار) . * * * * *
 - (المادة 551) الدابة التي استكبريت على أن يركبها
 فلان لا يصح إركابها غيره وإن صار إركابها وتلافيت يلزم
 الضمان . أي أنّه إذا استكبريت دابة على أن يركبها
 فلان حاسب ما جاء في المادة (549) لا يصح : (1) إركابها
 غيره . (2) إعارتها لآخر . (3) إيداعها عند آخر . (4)
 إرداف آخر . مثالي للإركاب : إذا استأجر أحد دابة
 ليركبها هو فلايسر له أن يركبها آخر ولو كان ولدًا
 صغيرًا أخفّ منه (الهنديّة) . لأنّ النّاس يتفأوتون في
 الركوب فصحّ التسعير ولأيسر له أن يتعدّاه وكذلك كلّ
 ما يخلّف باختلاف باختيار الماستعمل (الهديّة) . كذلك لو
 استأجر دابة على أن يركبها فلانًا فلايسر له أن يركبها
 غيره . (انظر المادة 427) أمّا لو استأجر أحد دابة
 ليحملها حملاً فلاه أن يحملها حملاً آخر من جنسه
 كما مرّ بيانه في شرح المادة (426) . وعليه فلا
 أركبها غيره أو أعارها لآخر أو ودعها عنده وتلافيت

ضَمَنَ ; لِأَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ مُفِيدٌ لِلْمُؤَجَّرِ لِتَفَاوُتِ الدَّاسِ فِي الرُّكُوبِ أَيْ فِي الْعِلْمِ بِالرُّكُوبِ فَرُبَّ خَفِيفٍ يَكُونُ رُكُوبُهُ أَضَرُّ عَلَى الدَّابَّةِ لِجَهْلِهِ وَرُبَّ ثَقِيلٍ لَا يَضُرُّ رُكُوبُهُ بِالدَّابَّةِ لِعِلْمِهِ فَيُعْتَبَرُ فَإِذَا خَالَفَ صَارَ مُتَعَدِّيًا فَيَضُمُّنُ (الزَّيْلَعِيُّ ، وَالشَّالَبِيَّ) . حَتَّى أَنْزَعَهُ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا هُوَ وَبَعْدَ أَنْ أَرْكَبَهَا غَيْرُهُ أَنْزَلَهُ عَنْهَا وَرَكَبَهَا فَلَا يَخْلُصُ مِنَ الضَّمَّانِ (الْهِنْدِيَّةُ) وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُعَدُّ غَاصِبًا وَمُتَعَدِّيًا وَلَا يَخْلُصُ مِنْ حُكْمِ الْغَصْبِ إِلَّا بِرَدِّ الدَّابَّةِ إِلَى صَاحِبِهَا سَالِمَةً . وَالْخُلَاصَةُ أَنْزَعَهُ إِذَا أَرْكَبَ شَخْصًا الدَّابَّةَ الَّتِي اسْتَأْجَرَهَا لِيَرْكَبَهَا هُوَ أَوْ شَخْصٌ مُعَيَّنٌ غَيْرُهُ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ فِي حُكْمِ الْغَصْبِ وَعَلَايِهِ يَلْزَمُ الضَّمَّانُ بِمُقْتَضَى الْمَادَّةِ (891) فِيمَا لَوْ تَلَفَتْ ، وَلَكِنْ لَا تَلْزَمُهُ الْأُجْرَةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ سَوَاءً أَعْطِيَتْ الدَّابَّةُ أَمْ لَا) اُنْظُرْ الْمَادَّةَ (86)) مَا لَمْ تَكُنْ الدَّابَّةُ مِنْ قَبِيلِ مَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ (596) (عَبْدُ الْحَلِيمِ رَدُّ الْمُحْتَارِ وَالزَّيْلَعِيُّ ، وَالشَّالَبِيَّ) . وَفِي الْحَاضَرِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ الْقَصَّارُ وَالْحَدَّادُ وَالطَّحَّانُ وَلَوْ أَقْعَدَهُ صَارَ مُخَالَفًا وَيَضُمُّنُ قِيمَتَهَا إِذَا عَطِيَتْ وَإِنْ سَلِمَ عَلَيْهِ الْأُجْرَةُ ; لِأَنَّهُ لَمَّْا سَلِمَتْ تَبَيَّنَ أَنَّزَعَهُ لَمْ يُخَالَفْ وَأَنْزَعَهُ مِمَّا لَا يُوهِنُ الدَّارَ وَلَا يُشْبِهُ الدَّابَّةَ وَالثَّوْبَ (شَالَبِيَّ) .